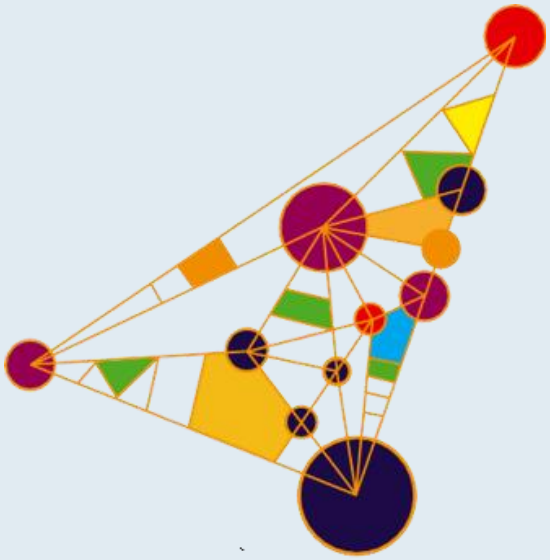

الإنكوساي الثالث والعشرون

٢٥ ـ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩

إعلان موسكو

INTOSAI
EXPERIENTIA MUTUA OMNIBUS PRODEST

موسكو
أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

المقدمة

عملاً بمهمة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) القاضية بتحقيق تقدم مستمر في التدقيق الحكومي وتطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، طوّر المؤتمر الثالث والعشرون للمنظمة (الإنكوساي) مناقشات الإنكوساي السابق وسعى إلى ضمان الغرض المستمر للأجهزة كمؤسسات ذات قيمة عالية للمجتمع.

خُصِّص الإنكوساي الثالث والعشرون لمناقشة الطريقة التي يمكن بها لكل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على المستوى الوطني مواكبة تطورات التدقيق في القطاع العام والتقدم التكنولوجي للاستمرار في تحقيق غرضه، وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة وإضفاء قيمة عبر تأمين إشراف خارجي مستقل على تحقيق الأهداف الوطنية المتفق عليها، بما في ذلك تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

يسلّط الإعلان الضوء على الخلاصات الرئيسية للإنكوساي الثالث والعشرين والمجالات الرئيسية التي يمكن فيها تحقيق تقدم في الإنتوساي.

بهدف تأمين القيمة والمزايا، يجب أن تتمكن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإنتوساي من تطبيق نُهج جديدة والاستفادة من الفرص لمواجهة التحديات الناشئة. ويتعين على الأجهزة الاستجابة لعالم متغير من الحوكمة وبذلك تلبية التحديات الوطنية والعالمية الناشئة.

لقد أوجدت التغييرات الأساسية في التدقيق في القطاع العام والسياسة العامة حول العالم بيئة جديدة وتوقعات جديدة بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتتضمن هذه التغييرات الأخيرة في البيئة المذكورة بالنسبة إلى الأجهزة: (أ) اعتماد خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (خطة ٢٠٣٠) وأهداف التنمية المستدامة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ و(ب) ثورة البيانات؛ و(ج) اعتماد إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية، و(د) التوقعات والموجبات المتأتية عن مبدأ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ١٢: قيمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومزاياها - إحداث فارق في حياة المواطنين. وتحتّم الظروف المعاصرة القيام بعمل تدقيق ذات جودة واعتماد نُهج تدقيق جديدة وتتطلب من الأجهزة التعمق أكثر فأكثر في إعادة التفكير في دورها في عمليات المساءلة الحكومية.

تختلف قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والسياقات التي تعمل فيها ومهامها، ولكنها تواجه جميعها تحديات متشابهة. كيف تستجيب للطلب العام على إدارة الموارد العامة بفعالية وكفاءة؟ كيف تتعامل بشكل مناسب مع التعقيدات الحكومية لتحقيق الأهداف الوطنية وأهداف البرامج والسياسات والاستراتيجيات؟ كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإنتوساي التعامل مع التغييرات التي تحدثها ثورة البيانات والرقمنة؟

يمثّل تراكم البيانات المتسارع باستمرار والتطورات السريعة التغيُّر في التكنولوجيا والاتصالات تحديات وفرص في آنٍ معاً لتحسين جودة التدقيق في القطاع العام، وتطوير كفاءته، وتحفيز اتجاهه الاستراتيجي، وتالياً زيادة قيمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالنسبة إلى أصحاب المصلحة المتعلقين بها وتعزيز الثقة في المؤسسات العامة في جميع أنحاء العالم.

ما من وصفة موحدة يمكن أن تتّبعها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتكون مؤسسات مرنة وفعالة وتحقق غرضها ومستقلة ذات قيمة كبيرة. وسوف تستمر الأجهزة في متابعة عمليات التدقيق المالي والتدقيق في الامتثال والأداء بما يتوافق مع مهامها الرسمية. وتتولى الأجهزة أنشطة تدقيق تتلاءم مع مهمتها الرسمية وتوقعات أصحاب المصلحة المتعلقين بها. غير أنه يمكن للإنتوساي أن تدعم الاتجاهات المحتملة التي قد تركز عليها الأجهزة، بما يتماشى مع سياقاتها ومهامها ذات الصلة.

لدى الإنتوساي أجهزة وهيئات عاملة ومبادرات راسخة تمكّنها من مواجهة التحديات الناشئة والاستفادة من الفرص الجديدة. وستشكل تيارات العمل هذه جزءاً لا يتجزأ من مهام الإنتوساي وأولوياتها وخططها في المستقبل.

إنّ أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)،

على إثر اجتماعهم في موسكو بين ٢٥ و٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩،

- إذ يشيرون إلى خطة ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، وإلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٦٩ حول "تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات"،

- وإذ يؤكدون من جديد الالتزام بتقديم مساهمة تدقيق مستقلة ملحوظة في خطة ٢٠٣٠ على النحو المنصوص عليه في إعلان أبو ظبي،

- وإذ يقرّون باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كشرط مسبق أساسي لمساهمة فعالة في المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة والاستخدام السليم للأموال العامة، وفي نهاية المطاف في قيمة الأجهزة ومزاياها بما يتماشى مع المعيار الدولي "ISSAI-P 12" للأجهزة العليا للرقابة المالية والخطة الاستراتيجية للإنتوساي ٢٠١٧-٢٠٢٢،

- وإذ يطبقون إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية،

يعلنون أن الاتجاهات المستقبلية للتدقيق في القطاع العام تتوقف على الالتزام القوي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإنتوساي بما يلي:

I. توفير إشراف خارجي مستقل على تحقيق المستهدفات المتفق عليها وطنياً، بما فيها تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

II. الاستجابة بفعالية للفرص الناجمة عن التقدم التكنولوجي؛

III. تعزيز التأثير الذي تحدثه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساءلة والشفافية للإدارة العامة.

وقد اتفقوا على ما يلي[1].

توفير إشراف خارجي مستقل على تحقيق المستهدفات المتفق عليها وطنياً، بما في فيها تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

1. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساهمة في مساءلة عن النتائج تكون أكثر فعالية وشفافيّة وغنية بالمعلومات، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات الجهود الحكومية الضرورية لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

2. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطوير نهج استراتيجي للتدقيق في القطاع العام لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

3. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تعزيز قيمة التدقيق في القطاع العام من خلال توسيع نطاق تقديم النصائح المرتكزة على التدقيق في شأن المسائل المهمة والاستراتيجية الخاصة بالبرلمان والحكومة والإدارة العامة.

الاستجابة بفعالية للفرص الناجمة عن التقدم التكنولوجي

4. قد تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مبدأ توفر البيانات وشيفرة المصدر والخوارزميات وانفتاحها.

[1] يتضمن ملحق خاص بإعلان موسكو التوضيحات الخاصة بالاتجاهات المستقبلية للتدقيق في القطاع العام.

5. قد تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى استخدام أفضل لتحليلات البيانات في عمليات التدقيق، بما في ذلك استراتيجيات التكيُّف، على غرار التخطيط لإجراءات تدقيق من هذا القبيل، وتطوير فرقاء خبيرة لتحليلات البيانات، وإدخال تقنيات جديدة في ممارسة التدقيق في القطاع العام.

تعزيز التأثير الذي تحدثه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساءلة والشفافية للإدارة العامة

6. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحفيز ذهنية تجريبية لتعزيز الابتكار والتطوير.

7. يجوز للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة توسيع نطاق التركيز على (أ) تحديد مجالات المخاطر ذات الاهتمام الوطني والدولي وتعزيز الوعي للمخاطر؛ و(ب) ضرورة إدارة المخاطر النظامية في الحكومة، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والخاصة بالمؤسسات والمخاطر الأخرى لكل جهة.

8. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على رعاية مدققي المستقبل الذين يمكنهم استخدام تحليلات البيانات، وأدوات الذكاء الاصطناعي، وطرق نوعية متقدمة، وتعزيز الابتكار، والعمل كأطراف فاعلة استراتيجية، ومبادلين للمعرفة، ومنتجي أفكار.

9. يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة النظر في إيجاد المزيد من السبل للتطرق إلى الشمولية عند إتمام إجراءات التدقيق كنقطة رئيسية لخطة ٢٠٣٠ مع مبدئها القائل بعدم تخلف أي أحد عن الركب وأجندات التنمية الأخرى.

10. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة زيادة تأثيرها الإيجابي بإيجاد تفاعل مثمر مع الجهات الخاضعة للتدقيق، وتعزيز التعاون والتواصل مع الوسط الأكاديمي والجمهور بشكل عام.

يتطلب تحقيق هذه الرؤية التزامات من جانب كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة على حدة وكذلك دعماً تعاونياً للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من جميع أجهزة الإنتوساي وهيئاتها على غرار لجان الأهداف، والأجهزة والهيئات العاملة، والمنظمات الإقليمية، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، والمجلة الدولية للرقابة المالية العامة، والأمانة العامة. وسيستمر التعاون المتعدد والثنائي الطرف بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تأدية دور مهم لاسيما لناحية مساعدة الأجهزة على متابعة تحقيق غرضها.

ملحق
التوضيحات الخاصة بالاتجاهات المستقبلية للتدقيق في القطاع العام

توفير إشراف خارجي مستقل على تحقيق المستهدفات المتفق عليها وطنياً، بما فيها تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

1. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساهمة في مساءلة عن النتائج تكون أكثر فعالية وشفافيّة وغنية بالمعلومات، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات الجهود الحكومية الضرورية لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

البيانات الرئيسية

- تتطلب الأهداف العالمية والوطنية الجديدة الاستعانة بإدارة عامة قائمة على الأداء ومتحورة حول النتائج من أجل مساءلة الحكومات أمام البرلمان والعموم.
- يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تعزيز المساءلة على أساس المسؤولية المهنية والثقة ونهج متوازن لتقييم الأداء. ويصعب التوصل إلى المساءلة المتمحورة حول النتائج، ولا يزال العديد من المديرين العامين يكتسبون مهارات الميزانية القائمة على الأداء وتحديد أهداف الأداء غير المالي ونتائجه.
- قد يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إيلاء اهتمام خاص بربط إجراءات الأداء بالنتائج المعقدة.
- عندما يكون الأمر ملائماً، قد تركّز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تقييم النتائج والآثار المعقدة عند التدقيق في كل برنامج أو جهة عامة على حدة.
- وفقاً لنهج التدقيق على مستوى الحكومة ككل، يجوز أن تساهم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تسليط الضوء على الجهود المبذولة على مختلف مستويات الحكومة بحيث تتماشى هذه الجهود مع المؤشرات الرئيسية (المؤشرات المحلية والإقليمية والوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة).

2. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطوير نهج استراتيجي للتدقيق في القطاع العام لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

البيانات الرئيسية

- تهدف الإنتوساي إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمساهمة بشكل حاسم في نجاح خطة ٢٠٣٠، وتالياً المساهمة في إحداث فارق في حياة المواطنين بما يتماشى مع مبدأ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ١٢.

- يصعُب تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة على السواء بدون بذل جهود مشتركة بين الجهات العامة والمستويات المختلفة للحكومة والمجتمع.

- يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الاضطلاع بدور مساهم استراتيجي في الحوكمة مع المحافظة على استقلاليتها. ومن شأن استقلاليتها وإشرافها الفريد على دورة الميزانية ومعرفتها المتراكمة أن تساهم في تحقيق أهداف وطنية في المدى الطويل.

- قد تقوم جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن حدود مهامها بالمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية عبر المضي قدماً في تحفيز نهج استراتيجي للتدقيق، مما يعني ضمناً ما يلي على سبيل المثال لا الحصر: (١) إجراء عمليات التدقيق بطريقة منسّقة ومرتبطة بتقييم قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها؛ (٢) تقييم نضج الأنظمة التي تحدد الحوكمة الاستراتيجية - تحديد الأهداف، وملاءمة الاستراتيجيات مع الأهداف الوطنية، وإبداء الملاحظات وتقديم الضوابط المناسبة.

- قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة لتقييم مضافرة الجهود بين البرامج والسياسات والاستراتيجيات العامة. وفي حال سمحت المهمة القانونية والسياق بذلك، تكون الأجهزة في مكانة تؤهلها جيداً لتقييم تماسك السياسة والتركيز على المسائل والنُهج الشاملة، ورؤية على مستوى الحكومة ككل.

3. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تعزيز قيمة التدقيق في القطاع العام من خلال توسيع نطاق تقديم النصائح المرتكزة على التدقيق في شأن المسائل المهمة والاستراتيجية الخاصة بالبرلمان والحكومة والإدارة العامة.

البيانات الرئيسية

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عبر توصياتها الخاصة بالتدقيق تأدية دور استشاري من دون التأثير في استقلاليتها، أي من دون الانخراط في إدارة جهة خاضعة للتدقيق أو عملياتها.

- يمكن تولي الأنشطة الاستشارية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بطريقة تستجيب لإعلان بيجينغ مع تجسيد مبادئ إعلاني ليما والمكسيك وتعزيزهما (مبدأ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ١، ومبدأ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ١٠).

- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حماية استقلاليتها وموقعها بتجنب التدخل في عملية صنع القرار والسياسة ووظائف الإدارة للحكومة، وإنما يمكنها إضفاء قيمة في التطرق إلى موضوعات استراتيجية ومعقدة وحساسة من خلال تقديم التوصيات.

- يجب أن يكون إسداء النصائح مرتكزاً على الأدلة وعلى نصائح التدقيق، وكذلك على المواقف المؤسسية المستقلة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومعرفتها الفريدة المتراكمة وحكمها المهني.

- قد تزيد المنتجات غير المتعلقة بالتدقيق للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من قيمة هذه الأجهزة في تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال نشر الخبرة وأفضل الممارسات.

الاستجابة بفعالية للفرص الناجمة عن التقدم التكنولوجي

4. قد تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مبدأ توفر البيانات وشيفرة المصدر والخوارزميات وانفتاحها

البيانات الرئيسية

- تزداد بشكل مضطرد البيانات التي توفرها الإدارات العامة على شكل بيانات مفتوحة. ويؤدي هذا إلى بيئة معلومات جديدة للجميع ويمكن أن يساهم في مزيد من الشفافية وكذلك في دعم المساءلة الحكومية.

- قد تؤدي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً مهماً في إطلاع الحكومات وتوجيهها في ما يتعلق بمنافع انفتاح البيانات العامة. وقد تقوم الأجهزة بترويج مبدأ توفر البيانات التي تنتجها الحكومة وانفتاحها في حال لم تحظّر ذلك قوانين السريّة أو مخاوف الخصوصية.

- قد تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة انفتاح أنظمة صنع القرار المؤتمتة التي تستخدمها الحكومة وفق مبادئ شيفرة المصدر المفتوح والبيانات المفتوحة.

- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تسهيل مناقشة نشر نتائجها على شكل بيانات مفتوحة عندما يكون ذلك ملائماً.

5. قد تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى استخدام أفضل لتحليلات البيانات في عمليات التدقيق، بما في ذلك استراتيجيات التكيُّف، على غرار التخطيط لإجراءات تدقيق من هذا القبيل، وتطوير فرقاء خبيرة لتحليلات البيانات، وإدخال تقنيات جديدة في ممارسة التدقيق في القطاع العام.

البيانات الرئيسية

- يُعد استخدام تحليلات البيانات في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ابتكاراً ضرورياً يجعل البيانات مورداً لتعزيز كفاءة الإدارة العامة ومساءلتها وفعاليتها وشفافيتها.

- يمكّن الموقع الفريد للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن القطاع العام هذه الأخيرة من جمع كميات كبيرة من البيانات من الجهات الخاضعة للتدقيق. ويسمح اعتماد تقنيات تحليل البيانات الضخمة من خلال عملية التدقيق للأجهزة بما يلي:

  – توليف البيانات التي تم الحصول عليها من مختلف الإدارات والمجالات والمستويات الحكومية والمناطق، مما يسمح بتوليف البيانات التي تم الحصول عليها لإيجاد حلول للمشكلات على مستوى الحكومة ككل؛

  – دمج نُهج جمع البيانات في الموقع وخارجه والمختلطة لتقديم تحديثات منتظمة للبيانات وتمكين الرصد في الوقت الحقيقي للمسائل الشاملة ومجالات الخطر الرئيسية.

- قد تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من إجراء بحث تحليلي للبيانات الضخمة في المرحلة التمهيدية من عمليات التدقيق. وسيؤدي هذا إلى تقليص مدة العمل الميداني ويسمح برصد منتظم للمتابعة.

- قد تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من توسيع نطاق الدراسات البحثية وتعزيز عملها المنهجي الداخلي لتطبيق طرق بحثية سليمة وملائمة. كما يجوز للأجهزة إشراك مؤسسات أكاديمية لإجراء بحث تعاوني.

- من خلال تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمنظمات الدولية ذات الصلة، في إمكان الإنتوساي تلخيص تجربة التدقيق على أساس البيانات الضخمة ومعرفتها، وتطوير مبادئ توجيهية وتقارير بحثية ذات صلة، وتشجيع الأجهزة على بناء قدراتها في مجال التدقيق على أساس البيانات الضخمة.

6. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحفيز ذهنية تجريبية لتعزيز الابتكار والتطوير

البيانات الرئيسية

- حتى تكون مثالاً يُحتذى، قد تعزز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قدراتها المبتكرة والتجريبية، أي إدخال مراحل التعلّم والاختبار والتقييم في بعض أجزاء عملها. ومن شأن النُهج التجريبية في الأجهزة تسريع وتيرة التعلّم وبناء القدرات من خلال وضع فرضيات واختبارها بصورة منهجية، وتحديد فجوات المعرفة.

- قد تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة استخداماً أكثر كفاءة للمعرفة المرتكزة على التجربة في المجتمع ودمجاً أكثر دقة للمقاربة التجريبية في البرامج والاستراتيجيات والسياسات الحكومية.

- تهدف المقاربة التجريبية في السياسة العامة إلى إيجاد طرق مبتكرة لتحقيق النتائج. ومن أجل التطرق إلى المسائل المعقدة وتحقيق نتائج أفضل، يمكن أن تدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة النُهج التجريبية. ويعزز تبيان ما ينجح وما لا ينجح في السياسة العامة فهم فعالية التدخلات.

7. يجوز للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة توسيع نطاق التركيز على (أ) تحديد مجالات المخاطر ذات الاهتمام الوطني والدولي وتعزيز الوعي للمخاطر؛ و(ب) ضرورة إدارة المخاطر النظامية في الحكومة، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والخاصة بالمؤسسات والمخاطر الأخرى لكل جهة.

البيانات الرئيسية

- يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الاطلاع بشكل عام على أهداف حكوماتها، وتحديد المخاطر الكبيرة والنظامية التي يواجهها تحقيق النتائج، وتقديم التوصيات في شأن كيفية التخفيف من هذه المخاطر.

- يمكن أن تنظر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تشكيل مجموعات أفكار وتباشر في تقديم منتجات وفق مقاربة مرتكزة على الأفكار لجمع تحليل أنشطة التدقيق والأنشطة غير المتعلقة بالتدقيق.

- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاستمرار في جعل قراراتها مرتكزة على برامج إدارة المخاطر المصممة لترقّب مخاطر التدقيق وتجنّب استبعاد موضوعات ذات صلة يجب تضمينها في خطط التدقيق.

- يجب أن تتحول إدارة المخاطر إلى ممارسة إدارة منتظمة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

8. يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على رعاية مدققي المستقبل الذين يمكنهم استخدام تحليلات البيانات، وأدوات الذكاء الاصطناعي، وطرق نوعية متقدمة، وتعزيز الابتكار، والعمل كأطراف فاعلة استراتيجية، ومبادلين للمعرفة، ومنتجي أفكار.

البيانات الرئيسية

- يعتبر تأمين احترافية العاملين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هدفاً رئيسياً، حيث أن كفاءات المدققين ومهاراتهم هي الركيزة الأساسية للأجهزة.
- تؤدي التغييرات في بيئة التدقيق وتوقعات أصحاب المصلحة إلى متطلبات جديدة وقائمة لمجموعة مهارات المدققين العاملين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:
  - التفكير الاستراتيجي – تحليل الجدوى، والتفكير المدفوع بالفرضيات، وتحديد العلاقات السببية، وتوجيه الهدف، ودراسة العواقب، والتخطيط الاستراتيجي، والتفكير في النظم، وتحديد الأولويات؛
  - مهارات تحليلات البيانات – العمل بمجموعات البيانات وقواعدها، وتقديم البيانات على شكل رسوم بيانية، وعرض البيانات المعقدة؛
  - المهارات الناعمة – التواصل الفعلي، والذكاء العاطفي، وبناء الثقة القائمة على الاحترافية والمحافظة عليها، والقيادة، وقدرات بناء التوافق.
- من أجل تقوية الإمكانات التحليلية، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إنشاء وحدات تحليلية لمعالجة مشكلات محددة (مثلاً فهم المخاطر وإدارة المخاطر، وتقييم البرامج، إلخ).

9. يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة النظر في إيجاد المزيد من السبل للتطرق إلى الشمولية عند إتمام إجراءات التدقيق كنقطة رئيسية لخطة ٢٠٣٠ مع مبدئها القائل بعدم تخلف أي أحد عن الركب وأجندات التنمية الأخرى.

البيانات الرئيسية

- قد تستفيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خبرتها الشاملة وتساهم في الحوكمة الرشيدة وشمولية السياسات في مجالات مهمة اجتماعياً مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (البيئة، والتعليم، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، إلخ).
- في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المساهمة في مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" عبر التدقيق في موضوعات المساواة بين الجنسين والشمولية. وعند التدقيق في مسائل النوع الاجتماعي والشمولية، من المهم الاتفاق على معناهما في السياق الوطني وتوضيح آثارهما على تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

- قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم جاهزية الأنظمة الإحصائية الوطنية لرصد تنفيذ الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة عبر التدقيق في المعلومات المتعلقة بالأداء.

- قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالنظر في تقييم الشمول عندما تنظر في جاهزية آليات التنفيذ الوطنية، وأهداف الحكومة، ومعلومات الأداء، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المحددة والأهداف المتفق عليها وطنياً، إلخ.

10. في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة زيادة تأثيرها الإيجابي بإيجاد تفاعل مثمر مع الجهات الخاضعة للتدقيق، وتعزيز التعاون والتواصل مع الوسط الأكاديمي والجمهور بشكل عام.

البيانات الرئيسية

- التفاعل مع الجهات الخاضعة للتدقيق أساسي لشرح توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتوضيحها وتسهيل تنفيذها.

- في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاستفادة من تفاعلها الفعلي مع أصحاب المصلحة المتعلقين بها، والذي يعزّز قدرتها على تحديد مسائل الاهتمام الوطني وتحليلها لاتخاذ قرارات مستنيرة في شأن برنامج أو مشروع أو نشاط معين.

- قد تعزز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تواصلها مع الخبراء والأوساط الأكاديمية – مصدر قيّم من المعلومات ذات الصلة والتحليل القائم على الأدلة. ويتعين على الأجهزة أن تسعى باستمرار إلى تطوير نُهجها وتقنياتها المنهجية أكثر فأكثر.

- في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاستفادة أيضاً من إشراك المواطنين، من خلال التعهيد الجماعي، واللقاءات والمسابقات الخاصة بعلوم البيانات، إلخ. وتحفز أدوات المشاركة العامة الإلهام لدى الجمهور، وتزيد من ثقته، وتتيح تركيز الجهود المتبادلة، وتشجع الحلول المبتكرة للتحديات العامة.